

أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر
دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (2000-2017)

The impact of the size of informal economy on the intermediate
objectives of monetary policy in Algeria

Analytical Standard Study in the period (2000-2017)

فالي بوحنية^{1*}، كريمة حبيب²

جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي (الجزائر)، مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول

العربية، bouhania-fali@univ-eloued.dz

²جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي (الجزائر)، Habib-karima@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/02 تاريخ القبول: 2022/07/02 تاريخ النشر: 2022/09/01

Abstract :

The study aimed to measure and analyze the impact of the size of the informal economy on the intermediate objectives of monetary policy in Algeria, which is considered one of the most important monetary indicators, based on the descriptive approach and the analytical approach, in addition to the quantitative approach to measure the impact of the size of the informal economy on the intermediate objectives of monetary policy using a set of standard forms (ECM, ARDL) using Eviews 10.

The study concluded that the size of the informal economy in Algeria has negative effects on these goals, except for the real interest rate, which was not effected by the existence of this type of economy, whether in the short or long term.

Keywords: Informal Economy: Monetary Policy : Intermediate Objectives : Algeria.

JEL Classification: E29 ; E43 ; E52

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل اثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر والتي تعتبر من أهم المؤشرات النقدية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بالإضافة إلى المنهج الكمي لقياس اثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية باستعمال مجموعة من النماذج القياسية (ARDL, ECM) بالاستعانة ببرنامج Eviews 10.

وتوصلت الدراسة القياسية إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر له آثار سلبية على هذه الأهداف ما عدا سعر الفائدة الحقيقي الذي لم يتأثر بوجود هذا النوع من الاقتصاد سواء في الأجل القصير أو الطويل.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد غير رسمي؛ سياسة نقدية؛ أهداف وسيطة؛ الجزائر.

تصنيفات JEL: E29 ; E43 ; E52

مقدمة

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أبرز المشكلات التي تواجه معدي السياسات الاقتصادية حول العالم، أهمها السياسة النقدية نظرا لأنه يجب أن تبنى على أساس معطيات دقيقة وسليمة لكافة الجوانب النقدية، إلا أنه غالبا ما لا تصل هذه السياسة إلى أهدافها المرجوة خاصة في الدول النامية بسبب وجود اقتصاد غير رسمي يتميز بالسرية وصعوبة الحصول على المعلومات داخله، كما أن جل الأنشطة غير الرسمية تسوى في شكل سائل، أي أن الاقتصاد غير الرسمي يكون قائما على الكتلة النقدية المسربة خارج الدائرة المصرفية، ما يجعل المسؤولين في السلطة النقدية غير قادرين على الوصول إلى الحجم الحقيقي للكتلة النقدية المتداول داخل الاقتصاد الوطني.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بمختلف أنشطته، وتعدد آثاره على جل المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وخاصة المجال النقدي وعلى الرغم من سعي الحكومة الجزائرية لامتصاص الأموال المشبوهة المتواجدة ضمن الاقتصاد غير الرسمي، إلا أنها لم تتمكن من ذلك نظرا لكبر حجمه وتزايد المعاملات فيه خاصة في سوق الصرف غير الرسمي، بالإضافة إلى غياب البدائل الحقيقية أمام الناشطين ضمن هذا النوع من الاقتصاد، وبالتالي تجد السلطات النقدية الجزائرية نفسها غير قادرة على رسم سياسة نقدية سليمة قادرة على بلوغ أهدافها سواء الأهداف الوسيطة التي تعتبر من أهم المؤشرات النقدية في الاقتصاد وخاصة العرض النقدي M2، أو حتى الأهداف النهائية التي تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

❖ إشكالية الدراسة:

وانطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: كيف أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟

❖ فرضيات الدراسة:

تتضمن فرضيات الدراسة البحث عن علاقة حجم الاقتصاد غير الرسمي بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، وهي كالتالي:

- توجد علاقة ايجابية ومعنوية إحصائيا بين حجم الاقتصاد غير الرسمي وسعر الفائدة الحقيقي.

- توجد علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بين حجم الاقتصاد غير الرسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- توجد علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بين حجم الاقتصاد غير الرسمي والعرض النقدي M2.

❖ أهداف الدراسة:

- تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:
- التعرف على واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
- التعرف على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر.
- محاولة قياس وتحليل اثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

❖ منهجية الدراسة:

- من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لعرض متغيرات الدراسة وإبراز العلاقة النظرية بينها، بالإضافة إلى تحليل تطور المتغيرات في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين اعتمدنا على المنهج الكمي لقياس أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

❖ حدود الدراسة:

- الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة على قياس وتحليل أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية نظرا للارتباط المباشر بين الاقتصاد غير الرسمي والمجال النقدي.
- الحد المكاني: طبقت الدراسة على دولة الجزائر نظرا لتزايد استفحال الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة.
- الحد الزمني: تم اختيار الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2017 لإجراء الدراسة.

❖ هيكل الدراسة:

- تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:
- المحور الأول: مقارنة معرفية حول الاقتصاد غير الرسمي والسياسة النقدية.
- المحور الثاني: واقع الاقتصاد غير الرسمي وأهداف السياسة النقدية في الجزائر.

- المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).
❖ الدراسات السابقة:

- دراسة حاقا حنان ولبزة هشام، (2019)، أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية - دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2017)-، مقال علمي: هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذا المنهج الكمي من خلال نموذج التأخيرات أو الإبطاء، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم الاقتصاد الموازي والإيرادات العادية نظرا لتوسيع الحكومة للوعاء الجبائي تدريجيا من أجل تعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، وكذا فرض رسوم جمركية على عمليات التهريب الجمركي.

- دراسة قوري يحيى، (2018)، أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)، مقال علمي: هدفت الدراسة إلى تقدير أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذا المنهج الكمي من خلال نموذج الانحدار الخطي للفجوات الموزعة ARDL، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الموازي له أثر إيجابي على الناتج الداخلي الخام، وأن كل زيادة في الاقتصاد الموازي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة قدرها 0,4% في الأجل القصير و 0,8% في الأجل الطويل.

- Aymen Salah BENNIHI & Lahcene BOURICHE, (2019), **The impact of shadow economy on non-oil GDP growth in Algeria from 1991 to 2017**, Article:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر اقتصاد الظل على نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة من 1991 إلى 2017 في الجزائر باستخدام منهجية الانحدار الخطي للفجوات الموزعة، وتوصلت الدراسة إلى أن اقتصاد الظل والناتج الداخلي الخام خارج المحروقات متكاملان، وأن اقتصاد الظل يؤثر سلبا على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الأجل القصير وتأثير موجب في الأجل الطويل.

وتختلف دراستنا عن باقي الدراسات السابقة من حيث اهتمامها بأثر توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي على الجانب النقدي من الاقتصاد، باعتبار أن المعاملات فيه يتم تسويتها من خلال النقود السائلة، وبالتالي فإن أول عنصر اقتصادي سوف يتضرر من وجوده هو

الجانب النقدي سواء المحلي أو الأجنبي، كما أن تحديد بداية فترة الدراسة من سنة 2000 سوف يسمح بتحديد انعكاساته على عمل السياسة النقدية والمؤشرات النقدية المهمة في ظل حالة اللااستقرار المالي التي عرفها الاقتصاد الوطني.

1- مقارنة معرفية حول الاقتصاد غير الرسمي والسياسة النقدية

1-1 تعريف الاقتصاد غير الرسمي

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر التي توجه نحوها اهتمام العديد من الباحثين والهيئات الدولية نظراً لأهميتها في الاقتصاد، إلا أنه لم يتم الاتفاق على تعريف موحد للظاهرة بل اختلفت التعاريف باختلاف الزاوية التي ينظرون إليها.

عرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه "كافة الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج الأنشطة التي يتم تنظيمها ومراقبتها ومراجعتها وكذا فرض الضرائب عليها من قبل الحكومة" (svensson & larsson, 2018, p. 535).

يرى البنك الدولي أن الاقتصاد غير الرسمي هو "ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يكون جميعه تحت نطاق أو حدود الأنشطة الاقتصادية المنظمة" (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 10).

هذا وقد عرفه مكتب الإحصائيات الرسمية للمملكة المتحدة على أنه "مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عليها عناصر دخل لا يمكن قياسها من مصادر الإحصائيات الرسمية والمناطق بها عادة وضع مقاييس الدخل القومي والنتاج القومي" (اندراس، 2005، صفحة 15).

ومما سبق نستنتج أن الاقتصاد غير الرسمي هو كل نشاط اقتصادي يدر دخلاً داخل حدود الدولة وغير مصرح به، ولا يدرج ضمن الحسابات القومية أو الأجهزة الضريبية التابعة للدولة، سواء كان نشاط مشروع أو غير مشروع.

2-1 تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها " تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي، والتي تضمن السير الأمثل للمعروض النقدي المتداول في الاقتصاد، من خلال استخدام عدة وسائل وأدوات تضمن نقل أثر السياسة النقدية عبر قنوات إبلاغ أو المسارات إلى كافة القطاعات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بمعالجة الاختلالات الظرفية أو تحسين الظروف والأوضاع والمؤشرات التي تدل على مستوى رفاهية

الاقتصاد، ومحاولة الحفاظ على هذه المستويات عند حدودها الطبيعية بما يعرف بالاستقرار الاقتصادي" (شاهين، 2018، صفحة 149).

وبالتالي يمكن استنتاج أن السياسة النقدية هي تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية على رأسها البنك المركزي، لمراقبة العرض النقدي من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، من خلال مجموعة من الأدوات والوسائل التي تضمن نقل أثرها إلى كافة القطاعات الاقتصادية المستهدفة.

1-3 الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

يعد تحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية أمرا مهما في رسمها وتنفيذها، وتتواجد هذه الأهداف في الحقل النقدي من الاقتصاد، ومن أهم شروطها قابلية القياس كميا، وتمثل في: (لطرش، 2013، الصفحات 146-149)

- سعر الفائدة: يحتل سعر الفائدة أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة النقدية، بحيث يستعمل من طرف السلطات النقدية كمتغير لمراقبة تطور حجم القرض في الاقتصاد، وتعمل هذه السلطات على رفعه أو خفضه حسب تقديرها لحالة الوضع النقدي فيما إذا كان يتميز بحالة فائض في السيولة أو حالة نقص فيها.

- سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف مؤشر نموذجي حول الأوضاع الاقتصادية للبلد، وتلجأ السلطات النقدية إلى استخدامه كهدف وسيط للسياسة النقدية نظرا لان استقرار سعر الصرف يعتبر أحد ضمانات استقرار وضعيتها أي بلد تجاه الخارج.

- العرض النقدي: وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، والتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، فحسب النقديين فإنه يجب أن تكون كمية النقود هي المعيار الأساسي للتوازن الاقتصادي.

1-4 العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والأهداف الوسيطة للسياسة النقدية فيما يلي: (اندرأوس، 2005، الصفحات 63-65)

- العلاقة مع سعر الفائدة: إن وجود سوق غير رسمي للائتمان عادة ما يكون نتيجة زيادة الطلب على الأموال القابلة للإقراض فيه بسبب عدم قدرة السوق الرسمية على تقديم الائتمان، وبالتالي نشوء سعر فائدة أعلى عن ذلك السعر المحدد من طرف البنك المركزي.

- العلاقة مع سعر الصرف: يتسبب وجود سوق الصرف غير الرسمي إلى نشوء سعر صرف أعلى عن ذلك السعري في السوق الرسمية للصرف، نتيجة لقلّة الكمية المعروضة من العملة الأجنبية، هذا ما يؤدي إلى عدم قدرة السلطات النقدية التحكم في سعر الصرف الفعلي وبالتالي ضعف قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.
- العلاقة مع العرض النقدي: يعتبر العرض النقدي الأداة الأساسية التي تعتمد عليها السياسة النقدية في التأثير على الوضع الاقتصادي، إلا أن وجود الاقتصاد غير الرسمي سوف يؤدي إلى امتصاص جزء من هذا العرض إليه، وبالتالي تصبح فعالية السياسة النقدية معدومة على ذلك الجزء من العرض النقدي.

2- واقع الاقتصاد غير الرسمي والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

2-1 الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

تواجه الجزائر على غرار باقي الدول تحدي التصدي لمشكلة تنامي حجم الاقتصاد غير الرسمي الذي بدأت ملامحه تظهر وبشكل جلي مع الفترة الانتقالية التي عرفتها الجزائر بانتقالها لاقتصاد السوق، والتي تعرض فيها الاقتصاد الجزائري لضغوط كبيرة خصوصا مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، حيث كان هذا الأخير بمثابة الحل في تلك الفترة والملاجأ الوحيد للعديد من الأفراد والمؤسسات، وكذلك الأوضاع السياسية والأمنية خلال ما تسمى بالعشرية السوداء مما جعل الأمر سهلا في تنامي هذه الظاهرة، ومن بين أهم الأسباب التي ساهمت في استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وتطور حجمه ما يلي: (قوري يحيى، 2018، صفحة 191)

- تداعيات الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال فترة العشرية السوداء أهمها ارتفاع معدلات البطالة، حيث وجد القطاع الاقتصادي الرسمي نفسه غير قادر على استيعاب ذلك العدد من البطالين.
- تداعيات انتهاج سياسة تحرير التجارة الخارجية، منها ارتفاع عرض السلع الاستهلاكية التي أثرت سلبا على الاستثمارات المحلية المنتجة، وظهور علامات تجارية مقلدة خاصة للسلع الأجنبية والمتاجرة بها في الأسواق غير الرسمية للسلع، بالإضافة إلى نشوء سوق غير رسمي للصرف الذي يلجأ له المستوردون للحصول على العملة الصعبة لتسوية معاملاتهم الخارجية هذا في ظل عجز بنك الجزائر عن تغطية الطلب المتزايد على العملة الصعبة.

أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر- دراسة قياسية
تحليلية خلال الفترة (2000-2017)-

- معدلات الضريبة المرتفعة وتنوعها التي أثقلت كاهل التجار الناشطين في الأسواق الرسمية، مما دفع بالكثير منهم إلى التوجه نحو الأسواق غير الرسمية للتهرب من الأعباء الضريبية.
- تزايد عدد البطالين نتيجة تسريح العمال في إطار خصصة المؤسسات الاقتصادية وإعادة هيكلتها.

الجدول رقم (1): حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الوحدة: نسبة مئوية%

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الحجم	34,10	32,82	33,88	36,51	37,83	38,15	40,18	43,68	43,67
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحجم	42,93	44,43	47,57	50,45	46,23	49,53	50,98	47,43	50

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (قوري يحيى، 2018، صفحة 49) و(بن توكي وزعموم، 2019، صفحة 66)

نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام، حيث قدر بنسبة 34,10% في بداية الألفينيات ليواصل الارتفاع بشكل عام مع وجود بعض الانخفاض الطفيف بين السنوات، إلا أنه منذ سنة 2010 بدأ في تسجيل معدلات مرتفعة نسبيا وبلغ ذروته سنة 2015 بتسجيله نسبة 50,98% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة تعتبر مثيرة للمخاوف ولها آثار سلبية معتبرة على الاقتصاد، باعتبار أن أنشطة هذا النوع من الاقتصاد غير خاضعة للضريبة مما يكبد الخزينة العمومية خسارة كبيرة لجزء مهم من الإيرادات، بالإضافة إلى آثاره على المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن الوضع الاقتصادي للجزائر في العالم وأمام مختلف الهيئات الدولية، ويعتبر وجود الاقتصاد غير الرسمي بهذا الحجم من بين أهم معوقات سير ونجاح الاقتصاد الرسمي، نتيجة لقدرته على امتصاص جزء معتبر من الموارد سواء المالية أو السلعية التي كان من المفترض تشغيلها في الاقتصاد الرسمي.

2-2 الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

تسعى الجزائر وكغيرها من الدول إلى المحافظة على استقرارها الاقتصادي من خلال تطبيق السياسة الاقتصادية المناسبة لها، وتشكل السياسة النقدية محورا هاما ضمن السياسة الاقتصادية الكلية.

- سعر الفائدة الحقيقي: منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10، تمكنت السلطة النقدية من استعمال أداة معدل إعادة الخصم كإحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، والتي

تمكنه من التأثير مع مختلف أسعار الفائدة في الجهاز البنكي، بالإضافة إلى تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل مؤسسات النقد الدولية أهمها برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) الذي كانت من بين بنوده التحرير التدريجي لأسعار الفائدة، وهذا بهدف الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة وتقليص الفارق بينها وبين أسعار الفائدة الاسمية، من أجل تشجيع الادخار الذي يساهم بدوره في تحقيق النمو للناتج المحلي الإجمالي (بن عزة، 2017، صفحة 185).

الجدول رقم (3): تطور أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: نسبة مئوية%

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الحقيقي	-10,33	10,02	7,17	-0,19	-3,78	-7	-2,3	1,51	-6,34
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحقيقي	21,56	-6,99	-8,65	0,5	8,1	8,32	15,45	6,35	3,15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي (<https://data.worldbank.org/country/algeria>)

من خلال الجدول السابق نجد أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت بين الايجابية والسلبية خلال الفترة المدروسة، حيث سجلت أعلى قيمة سالبة لها سنة 2000 بمعدل -10,33 % نظرا لانخفاض قيمة العملة، لتعود بعدها إلى تسجيل قيم موجبة سنتي 2001 و 2002 التي قدرت بمعدل 10,02 % و 7,17 % على التوالي، وبداية من سنة 2007 بدأت معدلات الفائدة الحقيقية في التذبذب بين القيم السالبة والموجبة لتنتهي الفترة بتسجيل معدلات فائدة موجبة، وقد كان أعلى معدل فائدة حقيقي سنة 2009 بقيمة 21,56 %، ومنه يمكننا القول أن السياسة النقدية قد تمكنت من تحقيق إحدى أهدافها الوسيطة والمتمثل في تحقيق معدلات فائدة حقيقية ايجابية خلال الفترة ما بين 2012 و 2017 فقط، على الرغم من التوترات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في هذه السنوات.

- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** يتمثل هدف سياسة الصرف في الجزائر منذ سنة 1990 في ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في الأجل المتوسط قريبا من مستواه التوازني، الذي يتم تحديده حسب أهم أساسيات الاقتصاد الوطني خاصة أسعار النفط، مستوى الإنفاق العام، والفوارق في الإنتاجية والتضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، في إطار السياسة المسماة " بالتعويم الموجه أو المدار " لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية المنتهجة من قبل بنك الجزائر (بنك الجزائر، 2009، صفحة 88).

الجدول رقم (4): تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
-------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر- دراسة قياسية
تحليلية خلال الفترة (2000-2017)-

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السعر	41,119	2,123	22,114	08,103	51,103	74,101	31,101	91,99	24,102
السعر	27,100	100	12,99	91,103	77,101	88,102	49,96	52,95	83,97

(الوحدة: دينار جزائري مقابل واحد دولار)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي (<https://data.worldbank.org/country/algeria>)

من خلال الجدول السابق نجد أنه بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يعتبر من الأهداف الوسيطة الرئيسية المستهدفة من طرف بنك الجزائر كان شبه مستقر مع تسجيل بعض التذبذبات الخفيفة من بداية الفترة إلى غاية سنة 2008، نظرا لاتخاذ بنك الجزائر لإجراءات صارمة من أجل الحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية أمام العملات الصعبة في إطار تعزيز الاستقرار المالي الخارجي، ومحاولة الحفاظ عليها عند مستواها التوازني من خلال التدخل في السوق البيئية للصرف، وحسب تقارير بنك الجزائر فإن سعر الصرف الفعلي الحقيقي قد بلغ مستواه التوازني سنة 2004 نظرا لبداية تحسن الوضعية المالية الصافية للجزائر، والمتمثلة في ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي للجزائر وساعد على تعزيز استقرار سعر الصرف، بالإضافة إلى تسجيل معدلات تضخم مقبولة خلال هذه الفترة مقارنة بمعدلات التضخم في الدول الشريكة، إلا أنه في سنة 2009 تدهورت قيمته نظرا لتبعات الأزمة المالية العالمية، حيث عرفت مقومات الاقتصاد الوطني تدهورا كبيرا أين انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي بمعدل 11,1% إذ بلغ سعر الصرف الفعلي الحقيقي 100,27 دينار جزائري للدولار الواحد، ثم عاد للتحسن سنة 2010 وبقي قريبا من مستواه التوازني، ليستمر في الاستقرار إلى غاية سنة 2015 أين أصبح أقل من مستواه التوازني بعد عجز بنك الجزائر في المحافظة عليه، نظرا لبداية تآكل احتياطي الصرف الأجنبي نتيجة للصدمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر نهاية سنة 2014، وبالتالي أصبح سعر صرف الدينار الجزائري مقيما بأعلى من قيمته التوازنية المحددة بناء على أساسيات الاقتصاد.

- العرض النقدي (المجمع النقدي M2): يعتبر التحكم في العرض النقدي من أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها نظرا لتأثيره المباشر على مختلف المؤشرات أهمها التضخم، ومن أكثر المجمعات النقدية نشاطا وتوسعا في الاقتصادي الجزائري هو المجمع النقدي M2، كما أن بنك الجزائر قد أكد في مختلف تقاريره السنوية على استهدافه هذا المجمع النقدي كهدف وسيط، من خلال تحديد مجال نموه بما يتلاءم مع أهداف السياسة

النقدية النهائية خاصة ما يتعلق باستهداف التضخم، حيث برز العرض النقدي M2 كهدف وسيط للسياسة النقدية في الجزائر بداية من سنة 2004 بعد أن كان معدل صرف العملة هو الهدف الوسيط الأساسي خلال الفترة (2001-2003) حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2003 أين بدأ مجلس النقد والقرض في تحديد مجال لنموها حسب معدل الهدف النهائي المستهدف والمتمثل في استقرار الأسعار المعبر عنه بمعدل التضخم.

الجدول رقم(5): تطور قيمة ومعدل نمو العرض النقدي M2 ومعدل نموه المستهدف في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الوحدة: ملياردج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
M2	2022,5	2473,5	2901,5	3299,5	3644,4	4070,4
معدل نمو M2	%13	%22,3	%17,3	%13,7	%10,5	%11,7
المعدل المستهدف	-	-	-	-	%15-14	%16.5-15.8
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
M2	4827,6	5994,6	6056	7178,7	8162,8	9929,2
معدل نمو M2	%18,6	%24,2	%16	%3,2	%15,4	%19,9
المعدل المستهدف	%15.5-14.8	%18.5-17.5	%27.5-27	%13-12	%9-8	%14-13
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
M2	11015,1	11941,5	13686,8	13704,5	13816,3	14974,3
معدل نمو M2	%10,9	%8,4	%14,6	%0,1	%0,8	%8,4
المعدل المستهدف	%12-10.5	%11-9	5-9.5 %11.	%11-9	%7-5	%4.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: - الجداول الإحصائية للتقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

- التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة (2017-2004)

يتبين من خلال الجدول السابق أن حجم العرض النقدي M2 في الجزائر قد شهدا تزايدا على طول الفترة، إلا أن معدل نمو M2 تميز بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، وقد كان أعلى معدل نمو عرفه المجمع M2 بعد المعدل المرتفع سنة 2001 بنسبة %22,3 سجل سنة 2011 بمعدل %19,9 بعد عودة الانتعاش في الاقتصاد العالمي الذي شهد أزمة حادة سنة 2008، الأمر الذي زاد من الطلب على البترول المسدد بالعملة الأجنبية ما جعل الكتلة النقدية تحقق نمو مرتفعا نتيجة زيادة إحدى أهم مقابلاتها (العملة الأجنبية)، إلا أن انخفاض إيرادات البترول بعد سنة 2014 نتيجة للضرورة الشديدة التي عرفتها أسعار هذه المادة في السوق

العالمية، انخفض معدل نمو M2 حيث كان معدل نموه سنة 2016 شبه معدوم قُدر بقيمة 0,81% والذي تزامن مع بداية انكماش الوضع الاقتصادي في الجزائر.

من خلال تطورات معدل نمو الكتلة النقدية M2 نجد أن الوصول إلى تحقيق هذا الهدف الوسيط لم يتجسد خلال الفترة المدروسة، ما عدا سنة 2012 أين بلغ معدل 10,9% الذي هو ضمن المجال المستهدف لنفس السنة، إلا أن ذلك لم يساهم في التحكم في مستوى الأسعار، حيث بلغ معدل التضخم لنفس السنة ذروته بمعدل 8,89% نظرا للارتفاع الحاد في أسعار بعض المنتجات الطازجة منها اللحوم التي سجلت ارتفاعا قويا في بداية سنة 2012.

3- الدراسة القياسية لأثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

بعد دراستنا للجانب النظري لكل من الاقتصاد غير الرسمي السياسة النقدية، وكذا إسقاط هذا الجانب على دولة الجزائر من أجل معرفة واقع الاقتصاد غير الرسمي فيها، وتحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية التي تضعها السلطة النقدية في الجزائر وذلك من أجل تحديد متغيرات الدراسة، حاولنا القيام بإجراء دراسة قياسية لتحديد اثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على هذه الأهداف في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) باستخدام برنامج Eviews 10، وقد تمثلت هذه المتغيرات فيما يلي:

- ECONP: حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام، والذي يمثل المتغير المستقل للدراسة، حيث تم الحصول على بياناته بالاعتماد على الدراسة التقديرية للباحث قوري يحي عبد الله بعنوان "تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة 1970-2016" وذلك للفترة (2000-2016) ودراسة بن توكي أمينة، زعموم صبرين بعنوان "الاقتصاد الموازي في الجزائر -أسبابه ونتائجه" لسنة 2017، حيث يعتبر نموذج MIMIC من أحدث نماذج قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي وأكثرها استعمالا من طرف الباحثين في صندوق النقد الدولي، أما بالنسبة للمتغيرات التابعة والتي تمثل الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المسطرة في الجزائر، فقد تم الحصول عليها من قاعدة البيانات للبنك الدولي والتقارير والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر وهي كالتالي:

- INT: سعر الفائدة الحقيقي، CHANG: سعر الصرف الفعلي الحقيقي، M2: معدل نمو العرض النقدي M2.

3-11 اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (اختبارات جذر الوحدة)

من أجل دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية، قمنا بإجراء اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار فرضيتين:

- فرضية العدم H_0 : وجود جذر الوحدة (عدم إستقرار السلسلة عند مستوى معنوية 5%).
- الفرضية البديلة H_1 : عدم وجود جذر الوحدة (إستقرار السلسلة عند مستوى معنوية 5%).

إذا كانت مستوى المعنوية prob اقل من 0,05 نرفض H_0 ونقبل H_1 .

الجدول رقم (6): إختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولرالمطور(ADF)

القرار	الفرق الأول			المستوى			المتغير
	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت	
I(1)	-4.22 (0.0003)	-6.33 (0.0008)	-5.65 (0.0005)	3.05 (0.9981)	-2.84 (0.2025)	-1.81 (0.3590)	ECONP
I(0)	/	/	/	-3.90 (0.0006)	-4.17 (0.0223)	-4.16 (0.0058)	INT
I(1)	-3.50 (0.0017)	-4.48 (0.0137)	-3.88 (0.0107)	-1.39 (0.1452)	-1.97 (0.5707)	-2.20 (0.2112)	CHANG
I(0)	/	/	/	-1.10 (0.2302)	-4.20 (0.0224)	-2.62 (0.1075)	M2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول السابق نجد أن السلاسل الزمنية المعبرة عن كل من (INT) و (M2) مستقر عند المستوى أي من الرتبة I(0)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تدل على عدم وجود جذر الوحدة، في حين أن (CHANG) و (ECONP) غير مستقرين عند المستوى لكنهما مستقرين عند الفرق الأول أي من الرتبة I(1)، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تدل على وجود جذر الوحدة، وبناء على ما ذلك يمكن استخدام نماذج ARDL أو ECM أو VAR تبعاً لكل حالة، وذلك من أجل دراسة العلاقة أو الأثر بين المتغير المستقل وكل متغير تابع، حيث:

- إذا كانت كل متغيرات النموذج من الرتبة I(0) يرجح استخدام اختبار VAR أو في حالة عدم ثبوت العلاقة في الأجل الطويل.

- إذا كانت كل متغيرات النموذج من الرتبة I(1) يرجح استخدام اختبار ECM.

- إذا كانت متغيرات النموذج خليط بين الرتبة I(0) و I(1) يرجح استخدام اختبار ARDL.

بعد تحديد الاختبار المناسب، لا بد، أولاً من التأكد من وجود تكامل بينهما في الأجل الطويل وذلك من خلال إجراء اختبار الحدود من أجل تحديد نموذج العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل ومن ثم نقوم بتقدير معاملات الأجل الطويل ثم معاملات الأجل القصير

2-3 قياس أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على سعر الفائدة الحقيقي

من خلال الجدول رقم (6) نجد أن السلسلة المعبرة عن (INT) من الرتبة $I(0)$ ، أما السلسلة المعبرة عن (ECONP) فهي من الرتبة $I(1)$ ، وبالتالي يمكن استخدام نموذج ARDL - تقدير العلاقة في الأجل الطويل: من أجل إجراء اختبار الحدود، تم اختبار فترة الإبطاء 3 - الجدول رقم (7): اختبار الحدود لنموذج ARDL المعبر عن العلاقة طويلة الأجل بين حجم

الاقتصاد غير الرسمي وسعر الفائدة الحقيقي

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.531608	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج اختبار الحدود وبملاحظة قيمة $F\text{-statistic} = 6.531608$ وهي أكبر من الحد الأعلى $I(1)$ عند المستويين 5% ما يجعلنا نحكم بوجود تكامل مشترك أو العلاقة في الأجل الطويل مبدئياً، سنقوم بتحديد معاملات النموذج في الأجل الطويل.

الجدول رقم (8): تقدير نموذج العلاقة في الأجل الطويل لأثر حجم الاقتصاد غير الرسمي (INT)

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP	0.103748	0.347899	0.298213	0.7711
C	0.178749	15.31754	0.011670	0.9909
EC = INT - (0.1037*ECONP + 0.1787)				

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال تقدير العلاقة في الأجل الطويل، نلاحظ عدم تحقق معنوية حجم الاقتصاد غير الرسمي على سعر الفائدة الحقيقي في المستوى وعند الفرق الأول، بمعنى أنه لم يثبت لحجم الاقتصاد غير الرسمي أثر ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل على سعر الفائدة الحقيقي، وعليه يبقى تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتحديد العلاقة في الأجل القصير. - تقدير العلاقة في الأجل القصير: بعد التأكد من غياب علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، فإنه من الضروري التقدير بنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ECM للعلاقة قصيرة الأجل.

الجدول رقم (9): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لأثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على سعر الفائدة الحقيقي

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(INT)				
Selected Model: ARDL(1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 08/15/20 Time: 13:48				
Sample: 2000 2017				
Included observations: 15				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ECONP)	-1.215365	0.823166	-1.476451	0.1679
CointEq(-1)*	-1.124794	0.233737	-4.812226	0.0005
R-squared	0.651140	Mean dependent var		0.800000
Adjusted R-squared	0.624305	S.D. dependent var		13.19504
S.E. of regression	8.087766	Akaike info criterion		7.142148
Sum squared resid	850.3556	Schwarz criterion		7.236555
Log likelihood	-51.56611	Hannan-Quinn criter.		7.141142
Durbin-Watson stat	2.336991			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج تقدير معادلة تصحيح الخطأ نلاحظ معنوية علاقة التكامل للأجل القصير، في حين أنه ليس لفرق الدرجة الأولى لحجم الاقتصاد غير الرسمي أثر معنوي على الفرق الأول لسعر الفائدة الحقيقي، وعليه ليس لحجم الاقتصاد غير الرسمي أثر ذو دلالة إحصائية على سعر الفائدة الحقيقي في الأجل القصير.

3-3 قياس اثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي من خلال الجدول رقم (6) نجد أن كل من السلسلة المعبرة عن (CHANG) والسلسلة المعبرة عن (ECONP) متكاملتان من نفس الرتبة (1)، وبالتالي يمكن استخدام نموذج ECM. - تقدير العلاقة في الأجل الطويل: من اجل التأكد من وجود التكامل في الأجل الطويل، تم إجراء اختبار الحدود التالي.

الجدول رقم (10): تقدير العلاقة للأجل الطويل لأثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على (CHANG)

Dependent Variable: CHANG				
Method: Least Squares				
Date: 08/21/20 Time: 17:39				
Sample: 2000 2017				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP	-0.932374	0.200856	-4.642002	0.0003
C	143.5707	8.674379	16.55112	0.0000
R-squared	0.573881	Mean dependent var		103.6894
Adjusted R-squared	0.547248	S.D. dependent var		7.547569
S.E. of regression	5.078519	Akaike info criterion		6.192356
Sum squared resid	412.6617	Schwarz criterion		6.291286
Log likelihood	-53.73120	Hannan-Quinn criter.		6.205997
F-statistic	21.54818	Durbin-Watson stat		0.829633
Prob(F-statistic)	0.000271			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ تحقق المعنوية الكلية لأثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي حيث أن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.000271$ عند

أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر- دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (2000-2017)-

مستوى 5%، وعليه يتعين اختبار إستقرارية الأخطاء العشوائية للنموذج لتحديد إمكانية وجود علاقة التكامل في الأجل الطويل ومن ثم تقدير نموذج العلاقة في الأجل القصير.

الجدول رقم (11): اختبار استقرارية الأخطاء العشوائية لنموذج العلاقة في الأجل الطويل بين حجم

الاقتصاد غير الرسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي

Null Hypothesis: RESID01CHANGE has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.515804	0.0154
Test critical values:		
1% level	-2.708094	
5% level	-1.962813	
10% level	-1.606129	

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج اختبار استقراريته الأخطاء العشوائية لنموذج العلاقة في الأجل الطويل نلاحظ أن قيمة Prob=0.0154 وهي أقل من 0.05 وهذا كفيل برفض فرضية العدم، وعليه فالسلسلة مستقرة، وهذا يعني إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، وعليه سنقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير.

- تقدير العلاقة في الأجل القصير: من الناحية الإحصائية وبما أننا أثبتنا وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، فإنه من الضروري التقدير بنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ECM للعلاقة قصيرة الأجل.

الجدول رقم (12): تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لأثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على سعر

الصرف الفعلي الحقيقي

Dependent Variable: D(CHANG)				
Method: Least Squares				
Date: 08/21/20 Time: 17:59				
Sample (adjusted): 2002 2017				
Included observations: 16 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.593233	1.997640	-1.298148	0.2168
D(ECONP)	0.027634	0.494443	0.055889	0.9563
RESERV(-1)	0.011000	0.018346	0.599616	0.5591
R-squared	0.027790	Mean dependent var		-1.585625
Adjusted R-squared	-0.121781	S.D. dependent var		4.131161
S.E. of regression	4.375484	Akaike info criterion		5.957272
Sum squared resid	248.8832	Schwarz criterion		6.102132
Log likelihood	-44.65818	Hannan-Quinn criter.		5.964690
F-statistic	0.185799	Durbin-Watson stat		1.204387
Prob(F-statistic)	0.832608			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير نلاحظ عدم تحقق المعنوية الكلية للنموذج وأيضاً المعنوية الجزئية لمعاملات النموذج، مما يدل على عدم وجود أثر لحجم الاقتصاد غير الرسمي على سعر الصرف في الأجل القصير.

3-4 قياس أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على العرض النقدي M2

من خلال الجدول رقم (6) نجد أن السلسلة المعبرة عن (M2) من الرتبة $I(0)$ ، أما السلسلة المعبرة عن (ECONP) فهي من الرتبة $I(1)$ ، وبالتالي يمكن استخدام نموذج ARDL

- تقدير العلاقة في الأجل الطويل: من أجل إجراء اختبار الحدود، تم اختبار فترة الإبطاء 3. الجدول رقم (13): اختبار الحدود لنموذج ARDL لأثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على M2

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.424050	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثين من خلال معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج اختبار الحدود وبملاحظة قيمة $F\text{-statistic}=5.424050$ وهي أكبر من الحد الأعلى $I(1)$ الموافق لحالة عينة الدراسة عند المستويين 5%، ما يجعلنا نحكم بوجود تكامل مشترك أو العلاقة في الأجل الطويل، وعليه يتبقى تحديد معاملات النموذج في الأجل الطويل. الجدول رقم (14): تقدير نموذج العلاقة في الأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على

العرض النقدي M2

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP	-0.639884	0.278620	-2.296621	0.0389
C	38.94931	12.04341	3.234077	0.0065

$EC = M2 - (-0.6399 * ECONP + 38.9493)$

المصدر: من إعداد الباحثين من خلال معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج تقدير العلاقة للأجل الطويل في الجدول السابق نلاحظ تحقق معنوية العلاقة عند مستوى 5%، وعليه فإن لحجم الاقتصاد غير الرسمي أثر ذو دلالة إحصائية على العرض النقدي M2 في علاقة الأجل الطويل، ومنه يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لأثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على العرض النقدي M2.

- تقدير العلاقة في الأجل القصير: من الناحية الإحصائية وبما أننا أثبتنا وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، فإنه من الضروري التقدير بنماذج تصحيح الخطأ غير المقيد ECM للعلاقة قصيرة الأجل.

الجدول (15): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لأثر حجم الاقتصاد غير الرسمي
على العرض النقدي M2

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(M2)				
Selected Model: ARDL(1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 08/21/20 Time: 18:13				
Sample: 2000 2017				
Included observations: 17				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ECONP)	0.807633	0.547321	1.475612	0.1639
CoIntEq(-1)*	-0.911553	0.210371	-4.333077	0.0008
R-squared	0.562266	Mean dependent var	-0.270588	
Adjusted R-squared	0.533084	S.D. dependent var	7.938102	
S.E. of regression	5.424207	Akaike info criterion	6.329751	
Sum squared resid	441.3303	Schwarz criterion	6.427777	
Log likelihood	-51.80289	Hannan-Quinn criter.	6.339495	
Durbin-Watson stat	1.624796			

المصدر: من إعداد الباحثين من خلال معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير، نلاحظ عدم تحقق معنوية معلمة حجم الاقتصاد غير الرسمي، مع تحقق معنوية معلمة علاقة التكامل في الأجل الطويل عند مستوى 5%، ما يدفعنا للقول بأنه ليس لحجم الاقتصاد غير الرسمي أثر وذو دلالة إحصائية على العرض النقدي M2 في الأجل القصير، في حين يظهر أثره في المدى الطويل.

3-5 النتائج ومناقشتها :

من خلال النتائج الإحصائية المتحصل عليها من خلال الدراسة القياسية يمكن تحليل وتفسير النتائج على النحو التالي:

- التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج دراسة الأثر على سعر الفائدة الحقيقي: من خلال الدراسة القياسية لأثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال فترة الدراسة، نلاحظ عدم وجود علاقة معنوية إحصائية عند مستوى 5% بين حجم الاقتصاد غير الرسمي وسعر الفائدة الحقيقي، وبالتالي لا يوجد أثر لحجم الاقتصاد غير الرسمي على سعر الفائدة الحقيقي لا في الأجل القصير ولا الطويل، ذلك راجع لغياب سوق غير رسمي للانتمان في الجزائر الذي قد يؤثر على الطلب على الائتمان.

- التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج دراسة الأثر على سعر الصرف الفعلي الحقيقي: من خلال نتائج الدراسة القياسية نلاحظ غياب العلاقة المعنوية إحصائية عند مستوى 5% بين حجم الاقتصاد غير الرسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الأجل القصير، على الرغم من وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائية بين المتغيرين عند نفس المستوى في الأجل الطويل،

نظرا لإمكانية تأثير حجم الاقتصاد غير الرسمي على معدل التضخم المحلي الذي يؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية للعملة المحلية، إذ أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بقيمة 0,93 وحدة في الأجل الطويل، كما انه يفسر ما يقارب 57,38% من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ويمكن أن يعود ذلك لرواج أنشطة سوق الصرف غير الرسمي في الجزائر التي أدت إلى التأثير على القدرة الشرائية بشكل سلبي، وبالتالي إضعاف قيمة الدينار الجزائري نظرا لزيادة الطلب على العملات الأجنبية وخاصة العملات الصعبة في هذه الأسواق نتيجة لنقص عرضها في الجهاز الرسمي.

- التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج دراسة الأثر على العرض النقدي M2: من خلال نتائج الدراسة القياسية نلاحظ غياب العلاقة المعنوية إحصائيا عند مستوى 5% بين حجم الاقتصاد غير الرسمي والعرض النقدي M2 في الجزائر خلال فترة الدراسة في الأجل القصير، نظرا لوجود حجم معتبر من الكتلة النقدية (العرض النقدي M2) التي طالما صرح المسؤولون أنها توجد خارج الجهاز البنكي أو الجهاز الرسمي داخل دائرة الاكتناز، بالإضافة إلى انتعاش وضعية احد أهم مقابلات الكتلة النقدية والمتمثلة في العملات الأجنبية خلال العشرية الأولى من فترة الدراسة والتي سمحت من زيادة هذه الكتلة، وبالتالي على الرغم من وجود اقتصاد غير رسمي يتعامل بالنقود السائلة التي هي جزء من الكتلة النقدية، إلا أن انعكاساته تعتبر مهملة نسبيا على نمو الكتلة النقدية (العرض النقدي M2) في الأجل القصير، لكن من الممكن أن تظهر في الأجل الطويل، حيث أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأجل الطويل بنسبة 1% قد تؤدي إلى تخفيض معدل نمو العرض النقدي M2 بنسبة 0,64%.

الخلاصة:

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من التوسع المستمر للاقتصاد غير الرسمي خاصة في مجال الشغل والصرف، هذا ما أدى إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية على الرغم من تحسن وضعيتها المالية بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2001، مما دفع بالسلطات النقدية إلى انتهاج سياسة انكماشية للحد من الآثار السلبية المتوقعة لزيادة المعروض النقدي، والتمكن من إدارته بالنحو الذي يحسن من وضعية المؤشرات سواء النقدية أو الاقتصادية الكلية، إلا أن وجود ثروة كامنة داخل القنوات غير الرسمية من شأنه أن يحد من فعالية هذه السياسة في تحقيق أهدافها، ومن خلال دراستنا توصلنا إلى ما يلي:

- يشغل الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر قرابة 50% من الاقتصاد الوطني، يعني ذلك أن قرابة نصف موارد الاقتصاد الوطني بعيدة عن أعين رقابة السلطات ولا يستفاد منها في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي.
- يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الجزائر منذ صدور الأمر 03-11 تمثل في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار والمعبر عنه بمعدل التضخم، وذلك من خلال تحديد مجال لنمو العرض النقدي M2 كهدف وسيط.
- أظهرت نتائج الدراسة القياسية غياب العلاقة المعنوية إحصائيا بين حجم الاقتصاد غير الرسمي وسعر الفائدة الحقيقي مقابل وجود اثر سلبي ومعنوي إحصائيا عند مستوى 5% لحجم الاقتصاد غير الرسمي على كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي والعرض النقدي M2.

على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي نوجزها في ما يلي:

- العمل على تعزيز الشمول المالي وتطوير منتجات مالية قادرة على امتصاص الكتلة النقدية المستنزفة في القنوات غير الرسمية للاستفادة منها في خلق الثروة.
- رقمنة النظام الضريبي والعمل على تحقيق مبدأ العدالة للتقليل من حجم التهرب الضريبي.
- ترسيخ ثقافة الدفع الالكتروني في المجتمع وجعلها إجبارية في المعاملات المالية الضخمة.
- زيادة الرقابة على مصادر الأموال للتقليل من عمليات غسيل الأموال.
- تشجيع مكاتب الصرف للمشاركة في النشاط المالي من خلال إعادة النظر في إجراءات فتحها.

قائمة المصادر والمراجع

- Algeria, B. o. (n.d.). https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_langues.htm.
- Bank, W. (n.d.). <https://data.worldbank.org/country/algeria>.
- svensson, j., & larsson, c. w. (2018). Mobile Phones in The Transformation of The Informal Economy. *Jornal of Eastern Africa Studies*, 12(3), 533-551.
- التقرير السنوي 2008 بنك الجزائر. (2009). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: موقع بنك الجزائر.
- الطاهر لطرش. (2013). *الاقتصاد النقدي والبنكي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- امينة بن تركي، و صبرين زعموم. (2019). الاقتصاد الموازي في الجزائر -أسبابه ونتائجه-،. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 03 (02)، 61-72.
- امباب علي الموسوي، كاظم احمد البطاط، و صفاء عبد الجبار الموسوي. (2016). الاقتصاد الموازي. عمان، الاردن: دار الايام للنشر والتوزيع.
- جلييلة بن عزة. (2017). سعر الفائدة الحقيقي واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة (2006-2014)-. مجلة الاقتصاد الصناعي، 7 (1)، 177-190.
- عبد الله قوري يحيى. (2018). تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج Mimic للفترة 1970-2016. مجلة الابعاد الاقتصادية، 8 (1)، 37-53.
- محمد شاهين. (2018). السياسات الاقتصادية واثارها على التوازن والنمو الاقتصادي. القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- وليم عاطف اندراوس. (2005). الاقتصاد الظلي " مفاهيم، مكونات، اسباب". الاسكندرية، مصر: مؤسسة الشباب الجامعية.